

﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ۝ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ ۝ وَوَالدِّ وَمَا وَلَدَ ۝ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ ۝﴾ [البلد: 1 - 4]

❁ مُنَاسَبَةُ الْآيَاتِ لِمَا قَبْلَهَا:

الإقسام بأعظم
البلاد - وأفضل
الخلق حال
فيها - وبأفضل
الخلق بعده

ذكر العلماء في مناسبة السورة لما قبلها أقوالاً؛ منها: أنه تعالى ذم في السورة السابقة من أحب المال وأكل التّراث، ولم يحضّ على طعام المسكين، وذكر هنا الخصال التي تُطلب من صاحب المال من فك الرّقبة والإطعام في يوم المسغبة. ومنها: أنه سبحانه بعد ما ختم السورة السابقة بالأنفس المطمئنّة، افتتح هذه مَقْسِماً بأعظم البلاد وأشرفها لأولي الأنفس المطمئنّة، وذكر هنا ما يكون به الاطمئنان؛ وهو الإيمان والتّواصي بالصّبر. ومنها: أنه تعالى لما ذكر في السابقة ابتلاءه للإنسان بحالة التّنعيم، وحالة التّقدير، وذكر من صفاته الدّميمة ما ذكر، وما آل إليه حاله وحال المؤمن؛ أتبعه في هذه السورة بنوع من ابتلائه، ومن حاله السيّئ، وما آل إليه في الآخرة⁽¹⁾.

ومن مناسبات السّور الثلاث المتعاقبة: (الفجر والبلد والشمس) أنه سبحانه افتتح السّور الثلاث بالقسم، وكان القسم في السّور الثلاث بمقسّم به مُتَعَدِّدٍ.

ومنها: أنه أقسم في الأولى (سورة الفجر) بأفضل الأزمنة، بأن أقسم بأفضل ساعات الليل والنّهار ﴿وَالْفَجْرِ ۝﴾ [الفجر: 1]، وبأفضل الليالي ﴿وَلَيْلِ عَشْرِ ۝﴾ [الفجر: 2]، وبأفضل الأيام على أرجح الوجوه مع الاختلاف في المراد بها ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝﴾ [الفجر: 3]، وبالليل حال سراه، وهو آخره قبيل الفجر، وسرى خاصّة عباده فيه ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَرَاهُ ۝﴾ [الفجر: 4].

(1) البقاعي، نظم الدرر: 46/22، والهرقي، حقائق الرّوح والزّحان: 32/05.

يَسِّرُ ١ ﴿الفجر: 4﴾، وأقسم في الثانية (سورة البلد) بأفضل الأماكن مقيداً ذلك بكونه ﷺ حلاً به، وبعلاقة الوالدية على العموم، أو ممثلةً في أشرف أشخاصها وأفضلهم، فأقسم سبحانه بأفضل البلاد، مكة أم القرى، البلد الحرام **﴿بِهَذَا الْبَلَدِ﴾**، وقيد القسم به بحلول أفضل الخلق على الإطلاق فيه، وهو رسول الله ﷺ، إظهاراً لمزيد فضله، وإشعاراً بأن شرف المكان إنما يزداد ويعظم بشرف أهله. أو قيد القسم باستحلال أهل مكة حرمة وهو فيه، مع أنه أشرفهم نسباً وأفضلهم مكانةً، أو قيد القسم بجعله تعالى إياها حلاً له وقت فتحها **﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾**، وأقسم بأفضل أنواع المخلوقات الذين فضلهم على غيرهم، وهم آدم وأولاده، لأن كل إنسان إما والدٌ، وإما ولدٌ، أو بأفضل والد وأشرف ولد، على تفصيل سيأتي إن شاء الله تعالى في قوله: **﴿وَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ﴾**.

وأقسم ﷺ في الثالثة (سورة الشمس) بالزمان وآياته، وبالمكان في إحكامه وإتقانه، وبالمكلفين وإلهامهم لهم الخير والشر، فأقسم بآية النهار وهي الشمس في شدة ضحوها وتوهجها **﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ١﴾** [الشمس: 1]، وبالقمر في قوة ضوئه عند اكتماله ومجيئه بعد الشمس في الزمان وفي القوة **﴿وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا ٢﴾** [الشمس: 2]، وبالنهار في جلائه ظلام الأرض بنوره **﴿وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّهَا ٣﴾** [الشمس: 3]، وبالليل في غشيانه الأرض بظلامه **﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا ٤﴾** [الشمس: 4]، وبالسما وإحكام بنائها **﴿وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا ٥﴾** [الشمس: 5]، وبالأرض في إتقان طحوها **﴿وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَاهَا ٦﴾** [الشمس: 6]، وبنفوس المكلفين وتمام تسويتهم وحسن تصويرهم، وإلهامهم سبل الفجور والتقوى، بأن هداهم النجدين، ليثيب من زكى نفسه، ويعاقب من دساها، **﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ٧﴾** **﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ٨﴾** [الشمس: 7-8].

❁ شَرْحُ الْمُرَدَّاتِ:

(1) **﴿الْبَلَدِ﴾**: (بلد) أصل يدل على ظاهرٍ مُصَمَّتٍ متَّسِعٍ، بحيث يُحْتَبَسُ فيه ولا ينفذ منه ما يُتَوَقَّعُ أو يُعتَادُ نفاذه، ومن ذلك: البلد: كل موضع متحيِّزٍ من الأرض، والبلد المسكون: مساحة خالية متميزة تُتَّخَذُ للإقامة، والإقامة احتباس، وقد قيل: "البلد من

الأرض ما كان مأوى الحيوان، وإن لم يكن فيه بناء⁽¹⁾. وبلد الرجل بالأرض: لَزَقَ بها، وبلد بالمكان: أقام به، فهو بالبد، والبلد: المكان المحيط المحدود المتأثر باجتماع قطانه وإقامتهم فيه، وهو كل موضع متحيز من الأرض، عامر أو غير عامر، خال أو مسكون، والطائفة منه بلدة، والجميع البلاد. والبلد اسم يقع على الكور. وربما عني بالبلد التراب⁽²⁾، وجمعه: بلاد وبلدان، وسميت المفازة: بلدًا؛ لكونها موطن الوحشيات، والمقبرة بلدًا لكونها موطنًا للأموات⁽³⁾. والبلد المقصود في الآية: مكة.

(2) ﴿حَلَّ﴾: (حلّ) أصله فتح الشيء، بفتح أو توسعته أو تسييبه، يقال: حلت العقدة أحلها حلًا. والحلال: ضد الحرام، وهو من الأصل المذكور، كأنه من حلت الشيء، إذا أبحت وأوسعته لأمر فيه. وحلّ: نزل، وهو أيضًا من هذا الباب؛ لأنّ المسافر يشد وي عقد، فإذا نزل حلّ، يقال: حلت بالقوم⁽⁴⁾. والحلّ: الإباحة والإذن والجواز، وضده: الحرمة والمنع، يقال: حلّ الشيء، يحلّ، فهو حلال، أي: صار مباحًا مآذونًا فيه بعدما كان ممنوعًا⁽⁵⁾، وحلّ الدين: وجب، والحلّ ما جاوز الحرم، وحلت المرأة: خرجت من عدتها، وحلّ المحرم: جاز له ما كان ممنوعًا أثناء إحرامه، خرج من إحرامه⁽⁶⁾. فمعنى ﴿حَلَّ﴾ على الأرجح أن مكة مباحة للنبي ﷺ عند فتحها ساعة من زمان⁽⁷⁾.

(3) ﴿كَبَدَ﴾: (كبد) أصل صحيح يدلّ على شدّة في شيء وقوّة، من ذلك الكبّد، وهي المشقة. يقال: لقي فلان من هذا الأمر كبدًا، أي: مشقة. وكابدت الأمر: قاسيته في مشقة⁽⁸⁾. أو يدلّ على اشتداد ما شأنه التسيّب، وجموده وتماسكه، إذ الكبّد دم متجمّد، والأصل في الدم أنّه سائل⁽⁹⁾. والكبد في الآية هو المشقة⁽¹⁰⁾.

(1) محمد جبل، العجم الاشتقاقي المؤصل: (جبل).

(2) الخليل، العين: (بلد).

(3) الجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة، والزّاغ، المفردات: (بلد).

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حل)، ومحمد جبل، العجم الاشتقاقي المؤصل: (حل)، و(حلل).

(5) الأزهري، تهذيب اللغة، والزبيدي، تاج العروس: (حلل).

(6) الجوهري، الصحاح: (حلل).

(7) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 402 / 24.

(8) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كبد).

(9) محمد جبل، العجم الاشتقاقي المؤصل: (كبد).

(10) الزّاغ، المفردات: (كبد).

✽ المَعْنَى الإجمالي:

أقسم الله سبحانه بهذا البلدِ الحرام، وهو مَكَّةُ، وأخبر نبيّه ﷺ بأنّه حلالٌ في هذا (البلد الحرام) يصنع فيه ما شاء من قتل وأسر، ولم يحلّ له إلّا ساعةً من نهار. وأقسم بوالدِ البشريّة - وهو آدم ﷺ - وما تناسلَ منه من ولد، على أنّ الإنسانَ خُلِقَ في شدّة وعناء في الدّنيا⁽¹⁾.

تعظيم البلد
الحرام وساكنه
ﷺ

✽ الإيضاح اللّغويّ والبلاغيّ:

براعة استهلال السّورة بالقسم:

افتتح قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ بأسلوب القسم، والنّكته في ذلك التّشويق لما يردّ بعده، وأطيلت جملة القسم زيادة في التّشويق، ومعلوم أنّ العظيم لا يُقسم إلّا بعظيم، فلمّا وقع القسم بالبلد مع أنّه لا يدلّ على صفة من صفات الدّات الإلهيّة، ولا من صفات أفعاله؛ دلّ ذلك على تعظيم الله تعالى إيّاه وتفضيله⁽²⁾.

التشويق لما يرد
بعد القسم

نوع ﴿لَا﴾، ودلائلها في مطلع السّورة:

ورد في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ حرف ﴿لَا﴾ قبل فعل القسم، فذهب جمهور المفسّرين إلى كونها نافية، ثمّ اختلفوا في توجيه النّفي على أوجه؛ منها: أنّه لا يُقسمُ بالشيء إلّا إعظاماً له، يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ۖ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: 75 - 76]، فكأنّه بإدخال حرف النّفي يقول: إنّ إعظامي له بإقسامي به كلاً إعظام، يعني: أنّه يستأهل فوق ذلك.

توكيد القسم
بحرف النّفي

ومنها: أنّ النّفي هنا لزيادة وضوح المقسم عليه، بحيث لا يحتاج إلى قسم، كأنّه تعالى يقول: إنّني لا أقسم إلّا بعظيم، مع أنّ هذا

الله تعالى
عظيم لا يقسم
إلّا بعظيم

(1) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 402/24، ونخبة من العلماء، التفسير للبسر، ص: 594.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 346/30.

المُقْسَم عليه لا يحتاج إلى قَسَم، لشدّة وضوحه، وكثرة معانيته، فهو معلوم من الواقع بالضرورة.

الله تعالى غير محتاج إلى القَسَم

وذهب بعض العلماء إلى كون ﴿لَا﴾ هنا صلة؛ أي: مزيدة لتوكيد القَسَم. مثّلها في قوله تعالى: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: 29]، مع أنّ أصلها نافية تدلّ على أنّ القائل غير محتاج إلى القَسَم، لأنّ الأمر واضح الثبوت، ثم كثر هذا الاستعمال فصار مُراداً به تأكيد الخبر، فساوَى القَسَم؛ بدليل قوله عقبه في موضع الواقعة: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: 76]، وهذا الوجه الثاني هو الأنسب بما وقع من مثله في القرآن. وعلى كلا الوجهين فهو إدماجٌ للتنويه بشأن ما لو كان مُقسماً لأقسم به⁽¹⁾.

بلاغة استعمال فعل القَسَم دون نظائره:

القَسَمُ أبلغ من الحلف

أوثر في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ التعبيرُ بفعل ﴿أُقْسِمُ﴾ دون نظائره كـ (أحلف) مثلاً؛ لنكتة كون القَسَم أبلغ من الحلف، فمعنى قول المُقسِم: "أُقْسِمُ بالله" أنّه صار ذا قَسَم بالله، والقَسَم النّصيب، والمراد: أنّ الذي أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله. أمّا الحلف فمن قولك: "سيفٌ حليفٌ"؛ أي: قاطع ماض؛ فإذا قلت: "حلف بالله"؛ فكأنك قلت: قطع المخاصمة بالله، فالأوّل أبلغ لأنّه يتضمّن معنى آخر مع دفع الخصم فيه معنيان، وقولنا: "حلف" يفيد معنى واحداً؛ وهو قطع المخاصمة فقطل⁽²⁾.

القَسَم يكون لمطلق اليمين، ويختص الحلف بالحنث في اليمين

وكذلك يلفت صنيع القرآن إلى فرق دقيق بين (القَسَم) و(الحلف)، فإن لم نقل إنّ القَسَم لليمين الصادقة - حقيقةً أو وهماً - والحلف لليمين الكاذبة على إطلاقها، فلا أقلّ من أن يكون

(1) السّمين، الذّر للصون: 10/ 561، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 330.

(2) العسكري، الفروق اللّغويّة، ص: 56.

بين دلالتهما الفرق بين العام والخاص، فيكون القسم لمطلق اليمين بعامة، ويختص الحلف بالحنث في اليمين، على ما اطرّد استعماله في البيان القرآني⁽¹⁾.

نُكْتَةُ التَّعْبِيرِ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ «أُقْسِمُ»:

عُبرَ في قوله تعالى: «لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ» بصيغة المضارع في الفعل «أُقْسِمُ» دون غيره؛ للدلالة على تجدد هذا القسم واستمراره في الحال والاستقبال ما دامت السماوات والأرض، فيكون من أغراض المُقْسِم من القسم هو تأكيد المُقْسِم عليه؛ أي: جواب القسم؛ وهو هنا قوله سبحانه: «لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ»، بدلالة فعل القسم على التجدد والاستمرار والدوام؛ أي: خلقناه في كبد، وسيظلُّ الكبدُ مُستمرًّا معه مُحيطًا به من كلِّ جانبٍ.

بلادة الباء ودلالاتها في قوله: «بِهَذَا»:

الباء في قوله تعالى: «لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ» دالة على القسم، وهي الأصل في حروف القسم، أي: هي الأصل في الحروف التي يتعدى بها فعل القسم، ولذلك خُصَّتْ بِجَوَازِ ذِكْرِ فِعْلِ الْقَسَمِ مَعَهَا، نحو: أُقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلُنَّ، لدلالاتها على المصاحبة والملازمة في أصل معانيها، ولهذا فهي تدخل على الظاهر والمُضْمَر، بخلاف غيرها الداخلة على الظاهر فقط، كما أنَّ الواو والتاء لاحقتان بها في القسم الإنشائي دون الاستعطافي⁽²⁾.

بلادة استعمال اسم الإشارة دون الاكتفاء بالمشار إليه:

عُبرَ في قوله تعالى: «لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ» باسم الإشارة (هذا) مع بيانه بلفظ «الْبَلَدِ» لنُكْتَةِ تَمْيِيزِ الْمُقْسِمِ به أكملَ تمييز، حتَّى لا يَدَّعِي أَحَدٌ أَنَّ الْمُرَادَ بَلَدٌ آخَرَ غَيْرَهُ، ولقصد التَّنْوِيهِ به وتعظيم شأنه⁽³⁾.

دلالة المضارع
على التجدد
والاستمرار
في الحال
والاستقبال

الدلالة على
المصاحبة
والملازمة

تعظيم بلد الله
الحرام، وتمييز
المقسم به أكمل
تمييز

(1) بنت الساطئ، الإعجاز البياني للقرآن، ص: 224.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، ص: 143، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 02 / 378.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 346.

للتَّنْوِيهِ بِقُرْبِهِ
إِلَى قُلُوبِ
النَّاسِ وَحُضُورِهِ
فِي أَذْهَانِ
السَّامِعِينَ

البلد صدر
القرى المتأثر
باجتماع قُطَّانِهِ

الدلالة على
معهود في
الأذهان لشهرة
إطلاق البلد على
مكة

بلادة استعمال اسم الإشارة للقريب دون البعيد:

قد أُوثر استعمال اسم الإشارة للقريب دون البعيد؛ لنكتة الإشارة إلى أنه قريب إلى القلوب وحاضر في أذهان السامعين كأنهم يرونه، لأن رؤيته متكررة لهم، وهو بلد مكة، ومثله ما في قوله: ﴿إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ﴾ [النمل: 91⁽¹⁾]، ناهيك عن القرب الحسي والحضور المشاهد لمن نزل القرآن فيهم، ولأن لا يزالون بها أو قريب منها، وبذلك يُجمع بين القرب الحسي والمعنوي.

نكتة استعمال مفردة (البلد) دون (القرية):

أُوثر في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ لفظ (البلد) دون القرية؛ لاختصاصه بزيادة معاني عن مطلق التقري والتجمع، فهو في اللغة المكان المحدود المتأثر باجتماع قُطَّانِهِ وإقامتهم فيه، وجمعه: بلاد وبلدان. وهو - أيضاً - كل قطعة من الأرض متحيّزة عامرة أو غير عامرة، ولهذا يُطلق على القبر والمقبرة والدار والأثر، وأصل (البلد) من قولهم: بلد بالمكان بلوداً، أقام ولزمه أو اتخذ بلدًا، أو يكون من الصدر، فالبلد صدرُ القرى⁽²⁾.

فائدة تعريف لفظ (البلد):

جاء لفظ (البلد) في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ معرّفًا بـ (ال) التعريفية الدالة على العهد، ليعلم أن المراد المقصود منه بلد معهود في القلوب والأذهان، وهو مكة بإجماع المفسرين، وقد تكرّر في القرآن إطلاق هذا اللفظ على مكة، كما في قوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ﴾ [النمل: 91]. وقوله سبحانه: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التين: 3] وقوله تعالى: ﴿أَجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: 35]، كأنه لا يستحق اسم البلد أو الاتصاف به من بين سائر البلاد - حقيقة أو مبالغة - إلا مكة.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 346.

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، والزّاعب، المفردات: (بلد)، والهرقي، حقائق الروح والريحان: 32 / 26.

بلاغة الواو ودلائلها في قوله: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ﴾:

يجوز في الواو من قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ وجهان؛ أحدهما: أن تكون واو الحال والجملة بعدها حالية، بمعنى: لا أقسم بهذا البلد وأنت حالٌ بها لعظم قدرك، أي: لا يقسم بشيء وأنت أحق بالإقسام بك منه. وقيل: المعنى لا أقسم به وأنت مستحل فيه، أي: مستحلٌ أذاك. وثانيهما: أن تكون الواو للاعتراض، والجملة اعتراضية على أحد معنيين؛ إما على معنى أنه تعالى أقسم بهذا البلد وما بعده على أن الإنسان خلق في كبدٍ واعترض بينهما بهذه الجملة، يعني: ومن المكابدة أن مثلك على عظم حرمتك يستحل بهذا البلد كما يستحل الصيد في غير الحرم، وإما على معنى: أنه أقسم ببلده على أن الإنسان لا يخلوا من مقاساة الشدائد. واعترض بأن وعده فتح مكة تتميمًا للتسلية، فقال: وأنت حلٌّ به فيما تستقبل، تصنع فيه ما تريد من القتل والأسر، على أن ﴿حِلٌّ﴾ بمعنى حلال، قال معنى ذلك الزمخشري⁽¹⁾، ولا مانع من إرادة هذه المعاني كلها، بل وغيرها من المعاني طالما يحتملها الكلام، وهذا من بلاغة القرآن العجيبة.

تنوع المعنى
وشرأؤه باحتمال
كون الواو للحال
أو للاعتراض

بلاغة الثراء الدلالي للفظ ﴿حِلٌّ﴾:

تنوعت أقوال المفسرين في معنى ﴿حِلٌّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ حسب القول بأصل اشتقاقه ونوع صيغته. أما أصل اشتقاقه: فمنهم من جعله اسم مصدر للفعل (أحلَّ)؛ أي: أباح؛ فالمعنى: وقد جعلك أهل مكة حلالاً بهذا البلد الذي يحرم أذى صيده وعصده شجره، وهم مع ذلك يجلون قتلَكَ وإخراجَكَ. ويجوز أن يكون مشتقاً من الحل، وهو ضد المنع، أي: الذي لا

تناقض المشركين
من أهل مكة في
اعتقاداتهم

(1) السمين الحلبي، الدّر للصون: 11 / 05.

من نصرة الله
لنبيه أنه
هاجر مضطراً
وعاد منتصراً

جمعت مكة بين
شرف إضافتها
إلى الله تعالى،
وبين شرف
إقامته فيها

التعريض
بالمشركين
في عدوانهم
وظلمهم للنبي
الأمين

لنبي
خصوصية
اختصه الله بها

تَبَعَةٌ عَلَيْهِ فِيمَا يَفْعَلُهُ. واختاره الطبري بقوله: "وَأَنْتَ يَا مُحَمَّدٌ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ؛ يَعْنِي: بِمَكَّةَ، يَقُولُ: أَنْتَ بِهِ حَلَالٌ تَصْنَعُ فِيهِ مِنْ قَتْلِ مَنْ أَرَدْتَ قَتْلَهُ، وَأَسْرَ مَنْ أَرَدْتَ أَسْرَهُ، مُطْلَقٌ ذَلِكَ لَكَ؛ يُقَالُ مِنْهُ: هُوَ حِلٌّ، وَهُوَ حَلَالٌ، وَهُوَ حَرَمٌ، وَهُوَ حَرَامٌ"⁽¹⁾.

وحكى ابن عطية عن بعض المتأولين: أَنَّ مَعْنَى وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ أَنَّهُ حَالٌ، أَيُّ: سَاكِنٌ بِهَذَا الْبَلَدِ، وَجَعَلَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ قَوْلًا، وَلَمْ يَعْزُزْهُ إِلَى قَائِلٍ، وَحَكَاهُ آخَرُونَ، فَيَكُونُ الْقَسَمُ بِالْبَلَدِ مَقْيِدًا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ بَلَدَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَقْسَمَ بِمَكَّةَ لَمَّا جَمَعْتَ مِنَ الشَّرَفَيْنِ، شَرَفِهَا بِإِضَافَتِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَشَرَفِهَا بِحُضُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِقَامَتِهِ فِيهَا، فَصَارَتْ أَهْلًا لِأَنَّهُ يُقَسَمُ بِهَا⁽²⁾.

بلاغة التعريض في قوله: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ﴾:

يتجلى في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ فنُ التعريض، وهو كون معنى الكلام مفهوماً من عرضه؛ أي: جانبه⁽³⁾. فعلى القول بأنَّ ﴿حِلٌّ﴾ اسم مصدر (أحل)؛ أي: أباح؛ فالمعنى: وقد جعلك أهل مكة حلالاً بهذا البلد الذي يحرم فيه أذى صيده وعَصْدُ شجره، وهم مع ذلك يُحِلُّونَ قَتْلَكَ وإِخْرَاجَكَ، فيكون المقصودُ التعريضُ بالمشركين في عدوانهم وظلمهم الرسول ﷺ في بلد لا يظلمون فيه أحداً. والمناسبة ابتداء القسم بمكة الذي هو إشعارٌ بحُرْمَتِهَا الْمُقْتَضِيَةِ حُرْمَةِ مَنْ يَحِلُّ بِهَا؛ أي: فهم يُحَرِّمُونَ أَنْ يَتَعَرَّضُوا بِأَذَى لِلدَّوَابِّ، ويعتدون على رسولٍ جاءهم برسالةٍ من الله سبحانه.

كما يُسْتَفَادُ مِنْهُ التَّعْجِيبُ مِنْ مَضمون الجملة؛ وعليه فالإخبار

(1) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 402 / 24.

(2) ابن عطية، للحرر الوجيز: 483 / 5، وأبو حيان، البحر الحيط: 479 / 10 - 480، وقد رد ابن عاشور هذا الرأي، ينظر: التحرير والتنوير: 348 / 30.

(3) العلوي، الطراز: 195 / 1.

عن ذات الرّسول ﷺ بوصف ﴿حِلٍّ﴾ يُقدّر فيه مُضاف يُعيّنهُ ما يصلح للمقام؛ أي: وأنت حلال منك ما حرّم من حقّ ساكن هذا البلد من الحرمة والأمن⁽¹⁾.

نُكْتَة تقديم المُسند إليه (أنت):

تقدّم في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ المسند إليه (أنت) نُكْتَة اختصاص النَّبيّ ﷺ بحِلِّيّة البلد الحرام ليفعل به ما يشاء، كما دلّ عليه خبرُ ابنِ عباسٍ فيما أخرجه عنه ابنُ جرير وغيره: "وَأَنْتَ يَا مُحَمَّدٌ يَحِلُّ لَكَ أَنْ تُقَاتِلَ بِهِ. وَأَمَّا غَيْرُكَ فَلَا". وقال مجاهد: "أحلّه الله تعالى له ﷺ ساعةً من نهار، وقال سبجانه له: ما صنعت فيه من شيء فأنت في حلٍّ لا تُؤَاخَذُ بِهِ"⁽²⁾. وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ مَكَّةَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهِيَ حَرَامٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَلَمْ تَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَلَا يُعَصَّدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُخْتَلَى خِلَاها، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا تَحِلُّ لِقَطْعَتِهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ»⁽³⁾.

أو: اختصاص النَّبيّ ﷺ بأذى المشركين له فيه، فقد استحلّ أهلُ مَكَّةَ دَمَكَ بهذا البلد الذي يحرم فيه أذى صيده وعَصْدُ شجره، فكيف يُحرّم المشركون التَّعرُّضُ بأذى للدَّواب، ويعتدون على رسول الله ﷺ، وتعرّضُ بالمشركين في عدوانهم وظلمهم الرّسول ﷺ في بلد لا يظلمون فيه أحدًا.

نُكْتَة تكرار جملة ﴿بِهَذَا الْبَلَدِ﴾:

يُلاحظ في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ تكرّر لفظ ﴿بِهَذَا الْبَلَدِ﴾، ونُكْتَة تكراره تغيّر المعنى، فليس

اختصاص النَّبيّ
بحِلِّيّة البلد
الحرام، أو بأذى
المشركين له فيه

سفاهة للمشركين
وتناقضهم في
إيذائه ﷺ

تباين المعنى
بينهما، أو
للتعجب
والتعجب
بالإظهار في مقام
الإضمار

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 347/30.

(2) الآلوسي، روح المعاني: 350/15.

(3) أخرجه البخاريّ في صحيحه، برقم: (1834)، ومسلم في صحيحه، برقم: (1353).

تكراراً على التحقيق، إذ التقدير: لا أقسم بهذا البلد المحرم، الذي جُبلت العربُ على تعظيمه وتحريمه، ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (1) أي: أحلُّ لك فيه من حُرُماته ما لم يحلَّ لأحدٍ قبلك ولا بعدك، من قتل "ابن خَطَل" وقتال المشركين ساعةً من نهار، فالمراد بالبلد الأول الباقي على تحريمه، وبالثاني الذي أحلَّ للنبي ﷺ إكراماً له، وتعظيماً لمنزلته (2).

لمكة قدرها عند
النبي ﷺ وعند
مشركي مكة

كما يمكن أن يكون تكرار لفظ ﴿بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ من باب الإظهار في مقام الإضمار، وذلك لقصد تجديد التعجب، ولقصد تأكيد فتح ذلك البلد العزيز عليه والشديد على المشركين أن يخرج عن حوزتهم، وفيه أيضاً إظهاراً لمزيد فضله بحلوله ﷺ فيه (3).

فائدة التعبير بالواو في قوله: ﴿وَوَالِدٍ﴾:

عُطِفَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ على ما قبله بحرف الواو الدالة على الجمع والاقتران، فبعد أن أقسم الله سبحانه بالبلد الحرام، جمع إلى ذلك القسم بالوالد وما ولد، وذكر بينهما الجملة الحالية أو الجملة المعترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ تأكيداً على عظمة القسم عليه (4).

بلغة القسم بلفظ (والد):

أوثر في قوله تعالى: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ القسم بالوالد وما ولد، فيُحتمل أن يكون الوالد النبي ﷺ لتقدم ذكره، وما ولد أمته، لقوله ﷺ: «إنما أنا لكم بمنزلة الوالد» (5)، فأقسم تعالى به وبأُمته بعد أن أقسم ببلده، مبالغة في شرفه ﷺ، ويحتمل أن يكون الوالد آدم أو نوحاً أو إبراهيم ﷺ، قال مجاهد: "آدم ﷺ وجميع ولده. وقيل:

تنويع القسم
للدلالة على
عظم القسم
عليه

احتمال اللفظ
التعميم
وال تخصيص

(1) زكريا الأنصاري، فتح الرحمن، ص: 612.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 349/30، والهرري، حقائق الرُّوح والريحان: 29/32.

(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 165/31.

(4) الترمذي في سننه، برقم: (2346)، وحسنه الألباني.

والصالحين من ذريته. وقيل: نوح ﷺ وذريته. وقيل: إبراهيم ﷺ وجميع ولده. والظاهر أن قوله: «وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ»، لا يُراد به والد معين، ولا ولد معين، بل ينطبق على كل والد؛ وهو رأي لابن عباس⁽¹⁾.

نُكْتَةُ تَنْكِيرِ لَفْظِ (وَالِدٍ):

جاء لفظُ (وَالِدٍ) في قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ» نكرةً، ونُكْتَةُ تَنْكِيرِهِ الْإِبْهَامُ الْمُسْتَقْلُّ بِالْمَدْحِ وَالتَّعَجُّبِ، أَوْ يَكُونُ التَّنْكِيرُ لِلإِبْهَامِ وَالشُّيُوعِ وَقَصْدِ الْعُمُومِ، فَيَشْمَلُ كُلَّ وَالِدٍ مِنَ الْحَيَوَانِ. وَجَعَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ نُكْتَةَ التَّنْكِيرِ هُنَا إِفَادَةَ التَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ، إِذْ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ فِي سِيَاقِ الْقَسَمِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: وَالِدًا عَظِيمًا⁽²⁾.

بَلَاغَةُ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا وَلَدَ»:

الواو في قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا وَلَدَ» للعطف، فظاهِرُ السِّيَاقِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ فِي الذِّكْرِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْقَسَمِ عَلَى الْإِسْتِنَافِ⁽³⁾.

نُكْتَةُ التَّعْبِيرِ بِ(مَا) لِلْوَصُولَةِ دُونَ (مَنْ):

أَوْثِرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا وَلَدَ» التَّعْبِيرُ بِ(مَا) الْمَوْصُولَةِ دُونَ (مَنْ)، مَعَ أَنَّ (مَنْ) أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا فِي إِرَادَةِ الْعَاقِلِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ هُنَا، لِنُكْتَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْوَصْفِ، إِذْ تُفِيدُ التَّعْظِيمَ فِي مَقَامِ الْمَدْحِ، وَأَنَّهُ مِمَّا لَا يَكْتَنُهُ كُنْهَهُ لَشِدَّةِ إِبْهَامِهَا، وَلِذَا أَفَادَتِ التَّعَجُّبَ أَوْ التَّعْجِيبَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَالتَّعْظِيمُ وَالتَّعْجِيبُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يُرَادَ بِمَا وَلَدَ ذُرِّيَّةُ آدَمَ ﷺ مَثَلًا، قِيلَ: بِاعْتِبَارِ التَّغْلِبِ، وَقِيلَ: بِاعْتِبَارِ الْكَثَرَةِ، أَوْ بِمَا خَصَّ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ خَوَاصِّ الْبَشَرِ، كَالْعَقْلِ وَحُسْنِ الصُّورَةِ،

إِفَادَةُ التَّفْخِيمِ
وَالْتَّعْظِيمِ فِي
سِيَاقِ الْقَسَمِ

الْجَمْعُ بَيْنَ
الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ فِي
الذِّكْرِ

تَعْظِيمُ خَلْقِ
الْإِنْسَانِ
وَالْتَّعْجِيبُ مِنْ
شُؤْنِهِ وَالِدًا
وغير والدٍ

(1) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 408 / 24، وأبو حيان، البحر المحيط: 481 / 10.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 481 / 10، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 349 / 30، والهرري، حقائق الرُّوح والريحان: 30 / 32.

(3) الهرري، حقائق الرُّوح والريحان: 24 / 32.

ومن تأمل في شؤون الإنسان من حيث هو إنسان يعلم أنه من تلك
الحيثية مُعْظَم يُتَعَجَّب منه⁽¹⁾.

نُكْتَةُ التَّعْبِيرِ بـ (ما) النَّافِيَةِ دُونَ غَيْرِهَا:

أَوْثَرُ التَّعْبِيرِ بـ (ما) النَّافِيَةِ - على القول بذلك - دون غيرها من
أدوات النَّفْيِ؛ لِأَنَّ (ما) تُسْتَعْمَدُ غَالِبًا لِلنَّفْيِ الْمُطْلَقِ، أَوِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى
الْعَدَمِ، مع دلالتها على نَفْيِ المَاضِي أَصَالَةً، والنَّفْيِ بِهَا مُؤَكَّدٌ؛ فَهِيَ
أَكْثَرُ دَلَالَةً عَلَى نَفْيِ الجِنْسِ مِنْ (لا).

براعة الجِناس في الآية:

التَّفَنُّنُ فِي
جَمَالَ اللَّفْظِ
بِالتَّجَانُسِ
الْلَفْظِيِّ
وَالصَّوْتِيِّ بَعْدَ
الْبَلَاغَةِ فِي جَمَالَ
الْمَعْنَى

في قوله تعالى: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدٌ﴾ مُحَسَّنٌ بَدِيعِي يُسَمَّى بِجِناس
الاشتقاق، حيث توافقت كلمتا (والِدٍ) و﴿وَلَدٌ﴾ في الحروف الأصول،
فكُلٌّ مِنَ الوَالِدِ وَالْوَلَدِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوِلَادَةِ⁽²⁾. وهو ملحق بالتجانس
الاصطلاحي، لِأَنَّ كَثِيرًا مَا يَلْحَقُ بِالتَّجْنِيسِ الْكَلِمَتَانِ الرَّاجِعَتَانِ إِلَى
أَصْلٍ وَاحِدٍ بِالاشتقاق، لما فيه من المسامحة، ولما فيه من التجانس
اللفظي والصوتي⁽³⁾.

الْوِلَادَةُ نِعْمَةٌ
عَظِيمَةٌ الْقَدْرُ؛
فَبِهَا يَكُونُ بَقَاءُ
الْجِنْسِ الْبَشَرِيِّ

فضلاً عن الجمال المعنوي، إذ المقصود من القَسَمِ لَفَتْ الانتباه
إلى عِظَمِ قَدْرِ هَذِهِ النِّعْمَةِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ نِعْمَةُ خَلْقِ الْوَالِدِ
أَوَّلًا مِنَ الْعَدَمِ، ثُمَّ نِعْمَةُ نَسْلِ أَنْثَى الْحَيِّ مِنْهُ مِنْ بَطْنِهَا صَغِيرًا مِنْ
جِنْسِهِ، وَلَفَتْ الانتباه إلى عِظَمِ قَدْرِ النِّعْمَةِ الثَّانِيَةِ أَوْضَحُ؛ فَالتَّعْبِيرُ
عَنِ الْأَبِ وَالابْنِ بِجِناسِ الاشتقاق (بِالْوَالِدِيَّةِ وَالْوَلَدِيَّةِ) أَدْخَلَ
فِي الدَّلَالَةِ عَلَى عِظَمِ قَدْرِ نِعْمَةِ الْوِلَادَةِ، الَّتِي تَكُونُ أَبرَزَ سَبَبٍ مِنْ
أَسْبَابِ بَقَاءِ الْجِنْسِ.

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 481/10، والألوسي، روح المعاني: 351/15.

(2) الهرري، حقائق الروح والزيجان: 29/32.

(3) الأسفراييني، الأطول: 464/2.

فائدة الجمع بين الوالد والمولود:

حمل بعض المفسرين القسم في قوله تعالى: ﴿وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ على الشمول، فلا يُراد به مُعَيَّنٌ، بل ينطبق على كلِّ والد ومولود، كما قال ابن عباس: هو على العموم يدخل فيه جميع الحيوان.

حُرْمَةُ الْخَلْقِ
كُلُّهُمْ دَاخِلَةٌ فِي
الْقَسَمِ

وزاد بعضهم: بأنَّ الله أقسم بكلِّ والدٍ وولده من الإنسان والحيوان والنبات. وهذا مناسب؛ لأنَّ حُرْمَةَ الْخَلْقِ كُلُّهُمْ دَاخِلَةٌ فِي هذا الكلام⁽¹⁾، ويُؤيد ذلك أنَّ (ما) الموصولة و(ما) النَّافِيَةُ تُفيدان العمومَ في معناه؛ لأنَّ الموصول من صيغ العموم المدلول عليه بلفظه أو بصلته، و(ما) النَّافِيَةُ تُفيد عمومَ الْمَنْفِيِّ بها نفيًا عامًا لا يحتمل التَّخصيصَ غالبًا.

توجيه تخصيص الوالد والمولود بالقسم بعد البلد:

اعتبر بعض المفسرين في تقييد قوله تعالى: ﴿وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ - على أنَّ (ما) موصولة - سياق الآيات السابقة، فالذي يناسب القسم بالبلد الحرام أن يكون المراد بـ ﴿وَالِدٍ﴾ إبراهيم عليه السلام؛ فإنه الذي اتخذ ذلك البلد لإقامة ولده إسماعيل وزوجه هاجر قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ أَمِنًا وَاجْعَلْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: 35] ثم قال: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: 37]، وإبراهيم والد سكران ذلك البلد الأصليين، قال تعالى: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: 78]، ولأنَّه والد محمد ﷺ⁽²⁾.

تخصيص
إبراهيم
بشكنى البلد
الحرام

نكتة التعبير بقوله: ﴿وَمَا وَلَدَ﴾ دون (ومولود):

أوثر في قوله تعالى: ﴿وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ التعبير بقوله: ﴿وَمَا وَلَدَ﴾ دون (ومولود) - على القول بأنَّ (ما) موصولة - لما تختص به (ما)

قوة الإبهام
في (ما) أنسب
بإرادة الجماعة

(1) أبو حيان، البحر للحيط: 481/10، والهرري، حقائق الروح والريحان: 27/32.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 349/30.

من إرادة الوصفية، كأنه قيل: والجامع لأوصاف عجيبة، كالنطق والبيان والتدبير والعرفان واستخراج الصنائع، وغيرها، فيكون المعنى: ومولود عجيب الشأن، وكذلك فقرة الإيهام في (ما) أنسب بإرادة الجماعة دون واحد معين⁽¹⁾.

نُكْتة فصل جملة ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾:

وردت الجملة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ مفصولة عن الجملة قبلها؛ لأنها وقعت جواباً للقسم المتقدم في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾، فبينهما ما يُسمى في البلاغة بـ (شبه كمال الاتصال)، وهو كون الجملة الثانية قوية الارتباط بالأولى؛ فتفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال⁽²⁾.

العلاقة الرابطة بين القسم وجوابه:

تتجلى مناسبة قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ لما قبله من القسم أن فيه تسلياً لرسول الله ﷺ عما كان يلقاه من كفار قريش، فإن من كان أعظم علماً وعملاً، كان أشدّ بلاءً وتعباً، كما قال ﷺ: «أشدّ الناس بلاءً الأنبياء، ثم الأولياء، ثم الأمثل فالأمثل»⁽³⁾.

دلالة التوكيد في جملة جواب القسم:

جاء قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ مؤكداً بجملة مؤكّدت، من لام القسم وحرف التحقيق (قد)، لنُكْتة التأكيد على مضمون جملة القسم، فقد جاء الخبر على الضرب الإنكاريّ مبالغة في الاهتمام بالخبر من أن الإنسان يكابد مشاق الدنيا

جملة جواب
القسم هي
الغرض من
السورة

تسليّة الرسول
الله ﷺ

كثرة التأكيد
للدلالة على
عظمة القسم
عليه

(1) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 675 / 20، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 350 / 30.

(2) الهاشمي، جواهر البلاغة، ص: 180.

(3) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 675 / 20، والحديث أخرجه البخاريّ الجملة الأولى منه معلقاً، كتاب الرضى (كتاب الطب)، باب أشدّ الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل، وأخرجه الترمذي موصولاً بتمامه، كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء.

والآخرة، ومشاقه لا تكاد تنحصر من أول قطع سرته إلى أن يستقر في قراره، إما في جنة فتزول عنه المشقات، وإما في نار فتتضاعف مشقاته وشدائده⁽¹⁾.

فائدة ذكر (قد) في الجملة الفعلية:

جاءت (قد) في جواب القسم من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ للدلالة على تحقق صدق المخبر سبحانه في خبره، وللدلالة على تحقيق صدق ذلك الأمر على امتداد خلق الإنسان.

تحقق صدق
المخبر في خبره

بلادة استعمال مفردة الخلق دون غيرها:

أوثر في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ استعمال فعل (الخلق) دون غيره؛ لاختصاصه بالله سبحانه، فالخلق يشمل الإيجاد ويشمل التقدير، والإيجاد خاص بالإخراج من العدم إلى الوجود، وهو لا يكون إلا لله سبحانه، وقد أطلق الخلق في القرآن وكلام الشريعة على إيجاد الأشياء المعدومة، ولفظ الخلق هو أقرب الألفاظ في اللغة العربية دلالة على معنى الإيجاد من العدم الذي هو صفة الله تعالى، وصار ذلك مدلول مادة (خلق) في اصطلاح أهل الإسلام، فلذلك خص إطلاقه في لسان الإسلام بالله تعالى، وخص اسم الخالق به تعالى، فلا يطلق على غيره إلا تجوزاً أو تنزلاً مع الخصم لإقامة الحجة عليه، ولو أطلقه أحد على غير الله تعالى بناء على الحقيقة اللغوية؛ لكان إطلاقه عجرفة، فيجب أن ينبه على تركه.

لا يقدر على
الإيجاد من
العدم إلا
الخالق سبحانه

وقد يطلق الخلق على الجعل؛ بمعنى إيجاد حالة لها أثر قوي في الذات كقوله تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ﴾ [الزمر: 6]، وقوله: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [الأنعام: 110]، فهو جعل يغير ذات الشيء⁽²⁾.

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 481/10.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 350/30.

فائدة التّعبير عن خَلَق الإنسان بالفعل الماضي:

تَحَقُّقُ وَقُوعِ
الْخَلْقِ عَلَى هَذَا
النَّحْوِ فِيمَا مَضَى
وَفِيمَا يُسْتَقْبَلُ

عبر السّياق القرآنيّ هنا عن خَلَق الإنسان بالفعل الماضي في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾؛ للدّلالة على تَحَقُّقِ وَقُوعِ الخَلْقِ على هذا النّحو فيما مضى وفيما يُستقبل، مع أن بعضهم قد مضى تمامُ خَلْقِهِ على هذا النّحو، والبعض الآخر لما يُخَلَقُ بعدُ، لكنّ تَحَقُّقَ وَقُوعِ خَلْقِ بعضِ أفراد الإنسان في الماضي وفق ما أخبر الخالق علامةً على تَحَقُّقِ وتيقّن وقوع ذلك في خلق بقيّة أفراد الإنسان فيما يستقبل.

غرض إسناد فعل (خلق) إلى ضمير العظّمة:

لَا يَقْدِرُ عَلَى
الْخَلْقِ إِلَّا
الْعَظِيمُ
سُبْحَانَهُ

أُسِنِدَ الفعل (خلق) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ إلى ضمير العظّمة (نا)؛ للدّلالة على تعظيم المتكلّم سبحانه وعُلُوّ قدره، لتعدّد صفاته الحميدة ومواهبه الجزيلة، فإنّ مثل هذا التّعبير يُعبّر به الملوك والعُظماء، النّافذ أمرهم ونهيهم، وفيه أيضًا إدخالُ المهابة في قلوب العباد؛ لأنّ التّعبير بـ (نا) الدّالة على العظّمة إشعارٌ بتعظيم الخلق وتشريفه والاهتمام به، وأنّه جديرٌ بتوجّه العناية إِلَيْهِ⁽¹⁾.

سرّ تعريف لفظ ﴿الْإِنْسَانُ﴾:

تَنَوُّعُ الْمَعْنَى بَيْنَ
دَلَالَةِ الْجِنْسِ
وَالِاسْتِغْرَاقِ
وَالْعَهْدِ

جاء لفظ ﴿الْإِنْسَانُ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ معرّفًا بـ (أل)، فذهب الجمهور إلى أنّها دالةٌ على الجنس، أو على استغراق الأفراد، فيدخل في ذلك جميع بني آدم، والمعنى على هذا أنّ كلّ أفراد نوع الإنسان، أو جنس هذا الإنسان قد خُلِقَ في تعبٍ ومشقّة، فإنّه مع كونه أضعف الخلق لا يزال يُقاسى فنون السّدائد، التي مبدؤها ظلمة الرّحم ومَضيقُه، ومنتهاهَا الموت وما بعده، فابن آدم يُكابِد من البلايا ما لا يكابده غيره، وهذا العموم والشّمول

(1) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 370، والشهاب الخفاجي، عناية القاضى وكفاية الراضى: 6/ 208.

المنتزَع من دخول (أل) الدالّة على الجنس أو الاستغراق على لفظ ﴿الْإِنْسَنَ﴾ يتناغم ويتناسب مع القسم والسياق⁽¹⁾.

ويجوز أن يكون التعريف للعهد، فيُراد به إنسانٌ معيّن، فعن الكلبي: أنّه أبو الأشدّ، ويُقال: أبو الأشدّين، واسمه: أسيد بن كِلْدَة الجُمَحِيّ، وكان معروفًا بالقوّة والشّدّة، وكان يجعل الأديم العُكاظيّ تحت قدميه فيقول: مَنْ أزالني فله كذا. فيَجْذِبُه عشرةُ رجالٍ حتّى يُمزّق الأديم ولا تزول قدماه، وكان شديد الكفر والعداوة للنبيّ ﷺ. وقيل: هو الوليد بن المغيرة، وقيل: هو أبو جهل. وقيل غير ذلك، وليس لهذه الأقوال مُرَجِّح من النّقل الصّحيح، ولا يلائمها القسم ولا السياق⁽²⁾.

بلغة استعمال حرف الظرفية:

ورد في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَنَ فِي كَبَدٍ﴾ حرف ﴿فِي﴾، وهو دالّ على الظرفيّة، بمعنى أنّ الكَبَدَ قد أحاط به إحاطة الظرف بالمظروف، وفيه إشارة إلى أنّه ليس في الدنيا إلّا الكَبَدُ والنَّكْدُ والكُدُّ والمحنة، وجعل بعض العلماء حرف ﴿فِي﴾ هنا بمعنى اللام لأنّهما متقاربان، تقول: إنّما أنت للعناء والنّصب، وإنّما أنت في العناء والنّصب⁽³⁾، وقال بعضهم: إنّ الظرفيّة هنا مستعملة مجازاً في الملازمة، فكأنّه مظروف في الكَبَدَ، ونظيره قوله: ﴿بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ وَالضَّلَالِ الْبَعِيدِ﴾ [سبا: 8]⁽⁴⁾، والأوّل أولى؛ لأنّ دلالة الحرف على معناه الموضوع له في أصل اللّغة أولى من دلّالته على معنى حرف آخر، وهو ما يُعرَف بتناوب الحروف، ولأنّ هذا نوعٌ من المجاز، والحقيقة مقدّمة على المجاز إلّا إذا دلّ دليلٌ على إرادة المتكلّم للمجاز، أو احتمال ذلك منه.

إحاطة الكَبَدِ
بالإنسان إحاطة
الظرف بالمظروف

(1) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 484/5، والهرري، حقائق الرّوح والريحان: 11/32.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 350/30.

(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 166/31.

(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 351/30.

مكابدة ابن
آدم لأمر الدنيا
والآخرة

نُكْتَةُ اسْتِعْمَالِ مَفْرَدَةِ ﴿كَبِدٍ﴾:

عُبِّرَ بلفظ ﴿كَبِدٍ﴾ للدلالة على مكابدة الإنسان كلَّ أمورِ الدنيا والآخرة، وقد ذَكَرَ المُفسِّرون في معناه وجوهاً شتى؛ **الأول**: الشَّدة، وأصله عند بعض العلماء من قولك: كَبَدَ الرَّجُلُ كَبَدًا فهو كَبِيدٌ، إذا وَجِعَتْ كَبِدُهُ وانتفخت، فانتُسِعَ فيه حتَّى استُعْمِلَ مجازًا في كلِّ تعبٍ. **وقال آخرون**: الكَبَدُ شِدَّةُ الأمر، ومنه: "تَكَبَّدَ اللَّبَنُ" إذا غُلِظَ واشتَدَّ، ومنه الكَبِيدُ لَأَنَّهُ دَمٌ يَغْلُظُ ويشتدُّ.

والفرق بين القولين: أنَّ الأوَّلَ جعل اسم الكَبَدَ موضوعًا للكَبِدِ، ثمَّ اشْتُقَّتْ منه الشَّدة. وفي الثاني جعل اللفظَ موضوعًا للشَّدة والغِلظ، ثمَّ اشْتُقَّ منه اسم العضو.

وذهب الرَّأي الثاني: إلى أنَّ الكَبَدَ هو الاستواء والاستقامة. والثالث: أنَّ الكَبَدَ شِدَّةُ الخلق والقوَّة.

وقد رجَّح الطَّبْرِيُّ والجمهور أنَّ أَوَّلَى الوجوه بالصَّواب هو الوجه الأوَّل، فالكَبِدُ المشقَّة والمكابدة، ولا يُلفَى ابنُ آدمَ إلَّا مكابدًا أمر الدنيا والآخرة⁽¹⁾.

نُكْتَةُ تَكْرِيرِ لَفْظِ ﴿كَبِدٍ﴾:

جاء لفظُ ﴿كَبِدٍ﴾ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ نكرةً، ونُكْتَةُ تَكْرِيرِ الإِبْهَامِ، والإِبْهَامُ له علاقةٌ مباشرةٌ بالتَّعْظِيمِ والتَّفْخِيمِ والتَّكْثِيرِ، فَإِنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُعْظِمَ شَيْئًا أَبْهَمَهُ بِحَيْثُ لَا يُكْتَنَهُ وَصْفُهُ، وتذهبُ النَّفْسُ فيه كلَّ مذهب، فالإنسانُ يُكابِدُ مشاقَّ عَظِيمَةً وكثيرةً في الدنيا والآخرة، ومشاقُّه لا تكاد تنحصر من أوَّلِ قَطْعِ سُرَّتِهِ إلى أَنْ يَسْتَقِرَّ قَرَارُهُ، إمَّا في جَنَّةٍ فتزولُ عنه المشقَّات، وإمَّا في نارٍ فتتضاعفُ مشقَّاته وشدائده⁽²⁾.

عظمة المشاق في
حياة الإنسان

(1) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 409/24، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 31/166.

(2) أبو حنَّان، البحر المحیط: 10/481.

بلادة الإدماج في الآية:

جعل بعض العلماء معنى الكَبَد في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ في كَبَدٍ هو التعب الذي يلزم أصحاب الشُّرك من اعتقادهم تعدد الآلهة، واضطراب رأيهم في الجمع بين ادعاء الشُّركاء لله تعالى، وبين توجيههم إلى الله بطلب الرِّزق وبطلب النِّجاة إذا أصابهم ضرر، ومن إحالتهم البعث بعد الموت مع اعترافهم بالخلق الأول، فقلوه: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ ليس دليلاً مقصوداً وحده؛ بل هو توطئة لقوله: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾، إذ المعنى: أيحسب أن لن نقدر عليه بعد اضمحلال جسده فتعيده خلقاً آخر، أي: كما خلقناه أول مرة في نصبٍ من أطوار الحياة، كذلك نخلقه خلقاً ثانياً في كَبَد من العذاب في الآخرة لكفره، وبذلك يظهر موقع إدماج قوله: ﴿فِي كَبَدٍ﴾ لأنَّ المقصود التنظير بين الخليقين الأول والثاني، في أنَّهما من مقدور الله تعالى⁽¹⁾.

❖ الفروق المُعْجَمِيَّة:

البلد والقرية والمدينة:

ذُكرت القرية في القرآن الكريم في بضعة وثلاثين موضعاً، وتُسَمَّى القرية قريةً إذا قُصِد منها: الأبنية الجامعة للنَّاس، وهو مأخوذ من قولهم: قرئت الماء في الحوض؛ إذا جمعتُه، وسُمِّيت القرية قريةً لاجتماع النَّاس فيها، ولذا يُقال لبيت النَّمْل قرية؛ لجمعه النَّمْل داخله، ولفظ القرية يدلُّ في أصل العربية على المدينة العظيمة، ويجوز أن يُراد بها الدولة أو الأمَّة أو الجماعة أيًّا كان عددها، فدلالاتها أوسع من دلالة البلد⁽²⁾.

وأما المدينة؛ فمأخوذة من قولهم: مَدَن بالمكان؛ إذا أقام

قدرة الله
سبحانه على
الخليقين الأول
والثاني

دلالات القرية
أوسع من دلالة
البلد

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 30 / 351.

(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 8 / 4352، وزيدان، الفروق اللغوية، ص: 312.

به، وحقيقتها: البلدة التي كثر سكانها، وقد تُسمَّى القرية مدينة إذا اتَّخذت للإقامة والاستقرار فيها؛ لأنَّ المكان الصَّالح للاستقرار يكثر سكَّانه. وأمَّا البلد فهو المكان المختطَّ المحدود، فحقيقته: كلُّ موضع من الأرض عامرٍ أو غير عامر، مسكونٍ أو خال، والقطعة منه بلدة⁽¹⁾.

(1) زيدان، الفروق اللغوية، ص: 316، 316.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والستون،
سورة الأعلى من الآية 06 إلى سورة العلق
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447 هـ - 2026 م
© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026 م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والستون، سورة الأعلى من الآية 06 إلى سورة العلق
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغامي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، 2026.
مج. 67، 810 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-646-69-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 67 : المجلد السابع والستون، سورة الأعلى من الآية 06 إلى سورة العلق.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-646-69-3

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-4934554 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية : E

"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"